عدد ولاة هذه الدولة بعدد الأقاليم التي بيّناها بل كان بعض الأقاليم فيه الواليان والثلاثة وبعضها قد يضم إلى إقليم آخر حسب الأحوال.

ففي بعض أيام بني أمية قد جمع العراقان وفارس كلها لوالٍ واحد كما كان الحجاج بن يوسف، فقد كان أمير المشرق كله من نهر الفرات إلى نهر جيحون، وله ولاة من قبله على الأقاليم أو الكور التي تحت يده. وفي بعض الأحيان كانت تضم إفريقية كلها إلى والي مصر ويرسل من قبله والياً على إفريقية.

والجزيرة العربية لم تجتمع كلها لوالٍ واحد بل كان للحجاز والٍ ولليمن والٍ. أما اليمامة وعمان فربما أضيفتا إلى والي العراق، كما كان الحجاج بن يوسف.

ونحن الآن شارعون في تفصيل أحوال بني العباس وتبيين ما فعلوه في هذا الميراث مقارنين ذلك عند اللزوم بما كان عليه الحال في الدولة الأموية.

فصل في ولاية العهد والبيعة:

الأصل في انتخاب الخليفة رضا الأمة، فمن ذلك يستمد قوته. هكذا رأى المسلمون عند وفاة رسول اللّه ﷺ فقد انتخبوا أبا بكر الصديق اختياراً منهم. لا استناداً إلى نص أو أمر من صاحب الشريعة ﷺ. وبعد أن انتخبوه بايعوه ومعنى ذلك عاهدوه على السمع والطاعة فيما فيه رضا اللّه سبحانه كما أنه عاهدهم على العمل فيهم بأحكام الدين من كتاب اللّه وسنّة رسول اللّه ﷺ. وهذا التعاهد المتبادل بين الخليفة والأمة هو معنى البيعة تشبيهاً له بفعل البائع والمشتري، فإنهما كانا يتصافحان بالأيدي عند إجراء عقد البيع.

فمن هذه البيعة تكون قوة الخليفة الحقيقية وكانوا يرون الوفاء بها من ألزم ما يوجبه الدين وتحتمه الشريعة.

وقد سنّ أبو بكر رضي اللّه عنه طريقة أخرى في انتخاب الخليفة، وهي أن يختار هو من يخلفه ويعاهده الجمهور على السمع والطاعة، وقد وافق الجمهور الإسلامي على هذه الطريقة ورأى أن هذا مما تجب الطاعة فيه وذلك العمل هو ولاية العهد.

وأول من اختار الخليفة بعده من عشيرته الأدنين معاوية بن أبي سفيان رضي اللّه عنه حيث اختار للخلافة ابنه يزيد وأخذ بيعة الجمهور له، وصار الخلفاء من بعده يعهدون على هذا النمط. وقد بيّنا في تاريخ الدولة الأموية الأغلاط التي ارتكبها الأمويون في ولاية العهد وأنها كانت من الأسباب التي قضت عليهم.

اتبع بنو العباس في ولاية العهد الأسلوب الذي سار عليه الأمويون وهو عقد الولاية لأكثر

من واحد من الأبناء والإخوة ولم يعتبروا بمن مضى قبلهم فقد كان ذلك مبعث شرور وفتن شديدة، ولما سار هؤلاء سيرة أسلافهم جلبوا على أنفسهم تلك الشرور بعينها ولم يعتبر الخلف بما أصاب السلف كما يتضح مما يأتي:

ولي السفاح عهده رجلين يلي أحدهما الآخر أخاه أبا جعفر المنصور فابن أخيه عيسى بن موسى بن محمد بن علي. فلما تولى أبو جعفر وشب ابنه محمد المهدي عز عليه أن يلي بعده ابن أخيه ويحرم ابنه فسام عيسى أن يخلع نفسه من ولاية العهد على أن تكون رتبته تلو رتبة المهدي، فأظهر عيسى إباء فساموه خطة لا يرضى بها إلا الذليل حتى أظهرت ذات نفسه في شعر قاله وهو:

خيرت أمرين ضاع الحزم بينهما ... إما صغار وإما فتنة عمم
وقد هممت مراراً أن أساجلهم ... كأس المنية لولا اللّه والرحم

ويقال إن أبا جعفر سقاه شراباً يتلفه فكاد يموت منه، ولكنه أبل من علته، فقال في ذلك شعراء الدولة:

أفلت من شربة الطبيب كما ... أفلت ظبي الصريم من فتره
من قانص ينفذ الفريص إذا ... ركب سهم الحتوف في وتره
دفع عنك المليك صولة ليـ ... ـث يريد الأسد في ذرى خمره
حتى أتانا وفيه داخلة ... تعرف في سمعه وفي بصره
أزعر قد طار عن مفارقه ... وحف أثيث النبات من شعره

ثم أجاب عيسى إلى ما طلب منه هذا مع ما كان من حسن أثر عيسى بن موسى في الدولة واسنهدافه للنوائب وقوده الكتائب لشد دولة المنصور.

لما ولي المهدي وشب ابناه موسى وهارون أعاد هذه السيرة بعينها مع عيسى بن موسى وطلب منه أن يخلع نفسه من الخلافة ليولي المهدي العهد ولده، فكان ما أراد بعد أن قاسى عيسى ما قاسى من صنوف الأذى ومع ما رآه المهدي من نتائج تولية اثنين للعهد لم يتعظ بل ولى ولديه موسى الهادي فهارون الرشيد.

جاء الهادي فحاول أن يخلع أخاه هارون مع أن ابنه لم يبلغ الحلم فلم يفلح لأن الدفاع عن الرشيد كان قوياً وقربت منية الهادي، فأخرت النتائج السيئة ويقال إنه مات مسموماً.

ولي الرشيد ففكر في ولاية العهد وكان أكبر ولده محمد المأمون فعدل عنه إلى أخيه محمد الأمين، لأنه ابن زبيدة بنت جعفر بن أبي جعفر المنصور والمأمون أمه أمة جليبة من بلاد فارس، وكان ذلك العقد (سنة ١٧٣) وسن الأمين لا تتجاوز ثلاث سنوات وبعد عشر سنين رأى أن يضم

المأمون ليكون ولي العهد بعد الأمين وذلك برأي جعفر بن يحيى البرمكي وسعيه فعقد له (سنة ١٨٣). ثم طلب عبد الملك بن صالح بن علي من الرشيد أن يبايع لثالث أولاده القاسم بن الرشيد ففعل وسماه المؤتمن وقسم البلاد بين أولاده الثلاثة فجعل الشرق للمأمون وهو خراسان والري إلى همذان وجعل الغرب للأمين وهو المغرب ومصر والشام وجعل للمؤتمن الجزيرة والثغور والعواصم، فألقى بذلك بأسهم بينهم ووضع بيده بذور الفتنة والشر حتى قال بعض شعراء العصر:

أقول لغمة في النفس مني ... ودمع العين يطرد اطرادا
خذي للهول عدته بحزم ... ستلقى ما سيمنعك الرقادا
فإنك إن بقيت رأيت أمراً ... يطيل لك الكآبة والسهادا
رأى الملك المهذب شر رأي ... لقمته الخلافة والبلادا
رأى ما لو تعقبه بعلم ... لبيض من مفارقه الوادا
أراد به ليقطع عن بنيه ... خلافهم ويتذلوا الودادا
فقد غرس العداوة غير آل ... وأورث شمل ألفتهم بدادا
وألقح بينهم حرباً عواناً ... وسلس لاجتنابهم القيادا
فويل للرعية عن قليل ... لقد أهدى لها الكرب الشدادا
وألبسها بلاء غير فانٍ ... وألزمها التضعضع والفسادا
ستجري من دمائهم بحور ... زواخر لا يرون لها نفادا
فوزر بلائهم أبداً عليهم ... أغيّا كان ذلك أم رشادا

وحج الرشيد بعقب ذلك وهناك كتب لعبد اللّه المأمون ابنه كتابين أجهد الفقهاء والقضاة أنفسهم فيهما أحدهما على محمد الأمين بما اشترط عليه من الوفاء بما فيه، والآخر نسخة البيعة التي أخذها على الخاصة والعامة والشروط لعبد اللّه على محمد وعليهم، وجعل الكتابين في البيت الحرام بعد أخذ البيعة على محمد وإشهاده عليها بها اللّه وملائكته ومن كان في الكعبة من سائر ولده وأهل بيته ومواليه وقواده ووزرائه وكتابه وغيرهم، وكانت الشهادة بالبيعة والكتاب في البيت الحرام وتقدم إلى الحجبة في حفظهما ومنع من أراد إخراجهما والذهاب بهما، وقرىء الكتابان في داخل البيت الحرام بمحضر من الأخوين وشهد عليهما الحاضرون.

وقد أكد الأمر في العهدين تأكيداً بلغ الغاية من التشديد، ولكن طبيعة الملك غلابة. ما عتم الأمين أن استخلف حتى حاك في صدره ما حاك في صدر أسلافه وهو تقديم ابنه في ولاية العهد على أخيه ولعرض ذلك على المأمون وهو بين جنده وقواده بخراسان فأباه طبعاً، لأن من ورائه قوة

تدفع عنه، وكان من جراء ذلك الخلاف الهائل والوقائع المفظعة التي كانت بين جند الأمين والمأمون وتعطلت المسالك والدروب وحصرت بغداد حصراً شنيعاً وانتهى الأمر بخلع الأمين ثم قتله. وحدث بعقب ذلك ثورات شديدة في أكثر البلدان الإسلامية ولو كانت لخصومهم من آل على قوة منظمة لنجحوا وثلوا عرش ملك العباسيين.

لم يعهد المأمون إلا لأخيه المعتصم وكذلك المعتصم لم يعهد إلا لابنه الواثق ومات الواثق عن غير عهد فاختير للخلافة أخوه المتوكل اختاره لها كبار الدولة بعد موت الواثق.

جاء المتوكل وغلط غلطة جده الرشيد فبايع بولاية العهد لأولاده الثلاثة وهم محمد المنتصر باللّه ومحمد المعتز باللّه وإبراهيم المؤيد باللّه، وعقد لكل منهم لواءين أحدهما أسود وهو لواء العهود والآخر أبيض وهو لواء العمل، فأقطع أكبرهم المنتصر إفريقية والمغرب كله والعواصم والثغور جميعها الشامية والجزرية وبلاد الجزيرة والعراق والحجاز واليمن والأهواز والسند ومكران. وأقطع ثانيهما خراسان وما يضاف إليها وطبرستان والري وأرمينية وأذربيجان وكور فارس، وأقطع ثالثهم جند حمص وجند دمشق وجند فلسطين.

حذا هذا الرجل حذو جده مع ما رأى من سوء العاقبة ونقض العهود والمواثيق ثم زاد الطين بلة فعزم في أخريات أيامه أن يخلع المنتصر أكبر الإخوة من ولاية العهد فتمالأ المنتصر وجماعة من الأتراك على قتله فقتلوه، وتولى المنتصر وبايعه أخواه ولم يلبث أن خلعهما بعد أربعين ليلة من ولايته. فأما المؤيد فقابل ذلك بالسمع والطاعة، وأما المعتز فأبى وقال: إن أردتم القتل فشأنكم. ثم أجاب بعد تهديد ووعيد وأشهد كلا الأخوين على نفسه بالخلع القضاة وبني هاشم والقواد ووجوه الناس؛ هذا مع أن المنتصر لم يكن له ابن كبير يصح أن يلي العهد. وأعقب ذلك موت المنتصر فلم يتمتع بما استعجل به فمات من غير عهد.

اختير للخلافة بعده أحمد المستعين باللّه بن محمد بن المعتصم أخرجها الموالي عن أولاد المتوكل خوفاً أن يفتكوا بهم لقتلهم أباهم.

اختل نظام الخلافة ببغداد في ذلك الوقت إذ صار كبار الأتراك الذين هم من بقايا المعتصم ومن معهم من رجال الدولة يولون من شاؤوا وبعد زمن يخلعونه ثم يولون غيره حتى أتى المعتمد باللّه وهو الخامس عشر منهم فعهد إلى ابن أخيه أحمد المعتضد بن طلحة بن المتوكل وعهد المعتضد إلى ابنه المكتفي ثم عادت الاضطرابات والخلع والقتل في الخلفاء حتى جاءت دولة بني بويه. وفي عهدهم لم يكن للخلفاء إلا الاسم، والتولية والعزل لبني بويه وجميع الخلفاء الذين ولوا في عهدهم خلعوا إلا أحمد القادر باللّه فإنه طال حكمه وعهد من بعده إلى ابنه القائم.

بعد ذلك تسلسلت الخلافة من الخليفة إلى ابنه حتى انتهت الدولة بظهور التتار حيث أغار هولاكو خان حفيد جنكيزخان موحد التتر وقتل المستعصم (سنة ٦٥٦). وخلاصة القول أن ولاية العهد في النصف الأول من خلافة بني العباس كانت جارية على السنن المعيب وهو تولية أكثر من واحد، فترتب على ذلك شرور كثيرة وكوارث عظيمة ولم يلتفت أحد منهم لوضع نظام لذلك مع ما كانوا عليه من العلم والعرفان. أما البيعة فكانت في الصدر الأول عبارة عن المصافحة وقول المبايع أبايعك على السمع والطاعة على العمل بكتاب اللّه وسنّة نبيه ﷺ ثم زيدت عليه أيمان في أواخر الدولة الأموية وزادت الأيمان كثيراً في أوائل عهد الدولة العباسية. ويظهر لكم ذلك من ختام العهدين اللذين كتبهما الأمين والمأمون وحفظا في البيت الحرام. وقد أثارت تلك الأيمان مسألتين شرعيتين بمكان عظيم من الأهمية:

أولاهما: طلاق المكره، لأنه لا يخفى أن من ضمن تلك الأيمان يمين الطلاق. من رأي فقهاء الحجاز أن ليس للمكره يمين وقد أفتى مالك بعدم وقوع طلاق المكره وكان ذلك سبباً لإهانات شديدة أصابته في عهد المنصور ثاني خلفاء العباسيين، وقد تغلب بسبب ذلك رأي فقهاء العراق أن طلاق المكره واقع.

الثانية: إضافة الطلاق إلى الزوجة التي لم تكن وقت اليمين، فإن البيعة لم تكن لتكتفي بطلاق الزوجات الموجودات بل تعدت ذلك إلى من يتزوجهن الحالف إلى خمسين سنة أو ثلاثين سنة، وكذلك إضافة العتق إلى المملوكين الذين يحدثون بعد البيعة إلى أجل معين أو غير معين. قال فقهاء العراق: إن ذلك صحيح ويلحق الطلاق من يتزوجها الحالف. وخالف ذلك بعض فقهاء الحجاز كالشافعي محمد بن إدريس، وقد تغلب طبعاً رأي فقهاء العراق.

١ ـ السفاح

هو أبو العباس عبد اللّه بن محمد بن علي بن عبد اللّه بن عباس. وأمه ريطة بنت عبيد اللّه بن عبد اللّه بن عبد المدان الحارثي. ولد (سنة ١٠٤) بالحميمة وهي القرية التي كان أبوه وجده نازلين بها، وكان أبوه قد عهد بأمر الدعوة لابنه إبراهيم، ولما أحس إبراهيم باقتراب منيته عهد لأخيه أبي العباس وأمره أن يسير بأعمامه وأهل بيته إلى الكوفة، فسار إليها وبويع بالخلافة يوم الخميس لثلاث عشرة خلت من ربيع الأول (سنة ١٣٢ ـ ٣٠ أكتوبر سنة ٧٤٩)، وكان مروان لا يزال حياً، ثم قتل مروان لثلاث بقين من ذي الحجة (سنة ١٣٢ ـ ٥ أغسطس ٧٥٠). ومن هذا اليوم يبتدىء التاريخ خلافة أبي العباس ولم يزل خليفة إلى أن توفي بمدينة الأنبار يوم الأحد لثلاث عشرة خلت من ذي الحجة (سنة ١٣٦ ـ ٩ يونية سنة ٧٥٤) فتكون خلافته